

تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي
العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني
" رؤية تحليلية اقتصادية "

Evaluating the Frontier of Two Trade Disparity
Zones : US Trade- Deficit and China Trade- Surplus.
" An Analytical Economic View "

د. مظهر محمد صالح قاسم
البنك المركزي العراقي
Dr. Mudher M. Salih Kasim
Central Bank of Iraq

تمهيد - ١

.....

ربما كانت الاشارات القوية التي تناولها برنانكي - Bernanke رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي / محافظ البنك المركزي للولايات المتحدة الامريكية (في حديثه امام حشد من الاقتصاديين ورجال الاعمال في النادي الاقتصادي لمدينة نيويورك يوم الحادي والعشرين من آذار من العام ٢٠٠٦ اثر تسلمه منصبه الجديد خلفا لـ Greenspan) جاءت لتطمئن الرأي العام في بلاده والعالم بأن معدل النمو الاقتصادي في امريكا الذي بلغ ٣.٥% في العام ٢٠٠٥ قد تحقق بفضل متانة الانفاق الاستهلاكي المحلي للولايات المتحدة الامريكية موضحا ان مصادر تمويل المستهلكين في بلاده هي منسجمة ومتناغمة بفضل النمو المنطقي في الانفاق الاستهلاكي الذي ساهم في بقاء الاقتصاد الامريكي كما يقول قريبا من آفاق نموه المحتملة ..! ولكن في اعتقادنا ان شخصية اقتصادية ذكية مثل " برنانكي " لم تغفل الحديث عن العجز في الحساب الجاري الامريكي الذي تخطى عتبة ٨٠٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ والذي بات يشكل نسبة تقرب من ٧% من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي ، ليدق ناقوس الخطر الاقتصادي بشأن تداعيات هذا العجز وعده خطرا اقتصاديا عالميا وليس محليا فحسب . اذ يُذكر " برنانكي " باقتراحات مجموعة قمة الدول الصناعية الكبرى (G-٧) لمعالجة هذا الخلل من خلال .. توفير مدخرات اكبر من جانب المواطنين الامريكيين فضلا عن اعتماد مرونة اكبر في نظام العملات الآسيوية وتحقيق نمو اعلى في الاقتصاد الياباني والاوربي ، مشدداً على اهمية تحول الدول الآسيوية ولاسيما الصين والهند الى دول استهلاكية (مستوردة) عوضا عن اكتفاءها حاليا باستراتيجية دعم النمو الاقتصادي المعتمد على الصادرات على حد قول " برنانكي " .

إن اية رؤية تحليلية لتطور مستقبل النظام التجاري العالمي والنظام المالي الدولي في ضوء اشارات رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي المنوه عنها آنفاً تعني ابتداء ضرورة دراسة تطور الاتجاهات الاقتصادية لمنطقتي العجز والفائض التجاري الرئيسيتين في العالم وهما الولايات المتحدة والصين وعد دراسة مثل هذا التطور ومحدداته لازمة منطقية تسبق أي تقييم لحالة التنافس التجاري بين هاتين المنطقتين المهمتين وانعكاسات ذلك على تطور مستقبل النظامين التجاري والمالي الدوليين .

اذ ذكر الزعيم الصيني هيو - Hu ، كلمات مثل الصديق او الصداقة Friend or friendship امام الرئيس الامريكى جورج بوش حوالي سبع مرات في خطابه في البيت الابيض في ٢٠ نيسان ٢٠٠٦ . في حين رد الرئيس الامريكى بكلمة واصفا الصين فيها ، بانها بلاد قد تحولت من العزلة والركود isolation and stagnation الى الانفتاح والتوسع engagement and expansion ، بعد ان دعا الرئيس الصيني الولايات المتحدة الى دعم مصالح بعضهما البعض والتصدي للخلافات القائمة* .

(* ان مخاوف حقيقية قد عبرت عنها مجموعة الدول الصناعية السبع في اجتماعها الاخير في واشنطن ، الذي انعقد على هامش الاجتماعات الربيعية السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين خلال المدة من ٢١ - ٢٣ نيسان ٢٠٠٦ ، حيث ناشدت مجموعة G-٧ الصين الى اعتماد سياسات اكثر مرونة في مجال اسعار الصرف ، بعد ان اكدت البيانات الامريكية بان رفع الصين لقيمة عملتها في ٢١ تموز ٢٠٠٥ لم يبلغ في حقيقته سوى ١٢% بدلا من ٢١% . واستمرت العملة الصينية دون قيمتها undervalue ازاء الدولار وبنسبة ٤٠% . اذ يتهم الصناعيون ورجال الاعمال الامريكان الصين بان هذا الانخفاض في قيمة العملة الصينية كان السبب في حصول العجز التجاري معها والذي بلغ ٢٠٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ . كما دعا الرئيس الامريكى جورج بوش نظيره الصيني هيو- Hu في خطابه في البيت الابيض كما اشرنا آنفا الى قيام الصين باتخاذ خطوات اسرع لاعادة رفع قيمة عملتها معترفا بان عجز الحساب الجاري مع الصين بات صعب المعالجة .

وفي الاطار نفسه ، لم يجد محافظ البنك المركزي الصيني Zhou بدأ من تسويق السياسة النقدية الصينية في مجال سعر الصرف ، مؤكدا بان الصين مازالت تتبع المنهج التدريجي لرفع قيمة عملتها وعلى وفق اطار زمني محدد ، رافضا كما تقول صحيفة (ذي وول ستريت جورنال) في عددها الصادر في ٢٤ نيسان ٢٠٠٦ ، قبول مبدأ المناورة بقيمة العملة لتخفيف حالة اللاتوازن في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة ، مؤكدا في الوقت نفسه على الاثار السلبية التي اخذت تتركها ارتفاعات اسعار الفائدة الامريكية على الاسواق الداخلية للدول ، فضلا عن تسليط الضوء على مسألة غياب سلطة رقابية دولية لحماية الاموال الدولية والتي باتت تمثل تهديدا للاقتصاد العالمي . كما يرى محافظ البنك المركزي الصيني ، ان الوضع القائم للتجارة الصينية مع الولايات المتحدة يُعد جيدا لامريكا طالما تستطيع (الصين) الاستثمار في سندات الخزينة الامريكية وتدعم المستهلكين الامريكان في آن واحد .

وبغض النظر عن هذا وذاك، فإن ادارة الرئيس جورج بوش الجمهورية قد عدت الصين بمثابة منافس استراتيجي **strategic competitor** محولة بذلك مسارات السياسة الخارجية الامريكية المهادنة التي انتهجتها الادارة الديمقراطية في زمن الرئيس بل كلنتون والتي عدت الصين فيها على انها الشريك الاستراتيجي **strategic partner** (على الرغم من تعقد العلاقات الاقتصادية الصينية الامريكية) ، الا ان الاقتصاديين باتا يعملان على نحو قوي و متماسك الى حد ما في خدمة التعاون الدولي وتوجيه اقتصاديهما نحو ما يسمى بالترادف الايجابي **tandem** لاعادة توجيه مسارات الاقتصاد الدولي وهو الامر الذي سيتم تقويمه في بلوغ ما سيتم استنتاجه لاحقا .

فحسابات الربح والخسارة لمنطقة العجز والفائض تختلف تماما عن الحسابات التي تربط الخسارة بالعجز والفائض بالربح في المستقبل الاقتصادي المتعلق بتطور فضاء العلاقات الاقتصادية الدولية مالم تُدرس القيود الداخلية المفروضة على التطور الاقتصادي لكلا المنطقتين بعناية وعلى وفق استراتيجيات الامد البعيد التي قد تلتئم في بناء نظام اقتصادي دولي متوازن أو مستقر . اذ اشرت الاحداث الجارية التي اخذت تطراً بوضوح على السياسات الاقتصادية المتقابلة لمنطقتي العجز التجاري (الولايات المتحدة الامريكية) ومنطقة الفائض التجاري (الصين) رؤى تصب في مصلحة التعاون الدولي والتنافس الايجابي لمصلحة استقرار النظام التجاري والمالي العالمي . اذ يلاحظ ان استقرار عملة منطقة العجز (الدولار الامريكي) لم يعد كافيا في توفير مقومات التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية . وان عبء التعديل الحقيقي في سعر الصرف لعملة منطقة العجز قد اخذ يتحرك من منطقة اليورو الى منطقة العملة الاسيوية والصين بالتحديد ، مُذكرين ثانياً ان الصين قد اجرت في شهر تموز ٢٠٠٥ تعديلا على نظام الصرف المعتمد لديها من خلال فك ارتباط العملة الصينية بالدولار وربطها بسلة عملات مرجعية **Reference Basket of Currencies** ، مما حقق ارتفاعا ملحوظا في سعر صرف العملة الصينية زاد على ٢% على الرغم من التحفظات الامريكية المشار اليها في الهامش آنفاً ، ليصبح في نهاية المطاف ٥% والذي سيكون معدلا ذاتيا للقدرة التنافسية للولايات المتحدة التي سعت الاخيرة على ادخال الصين في منظمة التجارة العالمية في العام ٢٠٠١ ليتاح لها الزام الصين بتعديل السياسات المؤثرة على القدرة التنافسية فيها ولاسيما ازالة القيود غير الكمركية وتخفيض التعرفة الكمركية التي انخفضت على السلع الزراعية الامريكية المصدرة الى الصين من ٣١% الى ١٤% وعلى المنتجات الصناعية من ٢٥% الى ٩% ، وقد جاء مثل هذا التعديل في السياسة الاقتصادية الصينية في المجالين التجاري والمالي بفعل تأثير انتماء

الصين الى (مجموعة APEC - منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والهادي) منذ العام ١٩٩١ اضافة الى انضمامها الى منظمة التجارة العالمية كما اشرفنا الى ذلك مُذكرين ان الولايات المتحدة هي الدولة الاولى في العالم التي شكت ومازالت تشكو الصين امام منظمة التجارة العالمية ازاء الممارسات التجارية الصينية التي لا تتناسب وشروط تحرير التبادل التجاري الدولي، كالممارسات الحمائية وتدني مستوى الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للآخرين وغيرها. (١)

٢ - تطور القيد الاقتصادي لمنطقتي العجز والفائض التجاري

أ - منطقة العجز التجاري / تقييم المحددات والامكانات الاقتصادية

اولا -
تؤشر الطبيعة التجارية للولايات المتحدة ان هذا الاقتصاد يستورد في الوقت الحاضر ما قيمته ١٦% من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي ، في حين لا تتعدى صادراته سوى ١١% من ذلك الناتج . وخلال السنوات الست الاخيرة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ نمت الاستيرادات والصادرات بنسبة ٦% ، في حين ان الناتج المحلي الاجمالي الامريكي البالغ قرابة ١١٧ ترليون دولار حسب بيانات العام ٢٠٠٥ لم يتعد نموه نسبة ٣٥% ، لذا فان التزايد في العجز التجاري الامريكي قد امتص ما نسبته (١٥%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي من اصل (٣٥%) من ذلك النمو في الناتج . وبهذا فان العجز في الحساب الجاري الذي بلغ في العام ٢٠٠٤ حوالي ٦٠٠ مليار دولار وبنسبة قدرها ٥٥% من الناتج المحلي الاجمالي والذي ارتفع في العام ٢٠٠٥ الى ٨٠٥ مليار دولار وبنسبة قاربت ٧% من الناتج المحلي الاجمالي ، قد اخذ يُظهر خلافا في التوازنات الاقتصادية الدولية منشأها عوامل اقتصادية مازالت تصب في مدخلات ومخرجات الاقتصاد الامريكي نفسه. كما ان العجز المذكور في الحساب الجاري الذي اخذ يقترب هو الآخر الى اقل من ٢% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، هو امر لم يسبق له مثيل في التاريخ الاقتصادي الدولي الحديث ، اذ صار ذلك العجز يمثل قرابة ثلثي الفائض التجاري العالمي المتراكم للبلدان التي تتمتع بفائض في حساباتها الجارية .

ثانيا -
كما عكست المؤشرات الاقتصادية بأن نمو السكان في الولايات المتحدة ونمو الانتاجية فيها باتت كلاهما تتطلب حجماً من الاستيرادات بمعدلات متسارعة تفوق اثر النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للسلع الامريكية. وعليه فان مرونة الصادرات الامريكية export elasticity بالنسبة للنمو الاقتصادي هي اقل من مرونة الاستيرادات الامريكية بالنسبة للنمو الاقتصادي المحلي الامريكي ، مما

يعني ان مستوى النمو في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية يمتص قدرا اكبر من الاستيرادات مقارنة بالنمو في اقتصادات خارج الولايات المتحدة التي تمتص قدرا اقل من الصادرات الامريكية ، وهذا ما يعرف اصطلاحا بـ **Houthakker - Magee Effect** . لقد اصبحت الولايات المتحدة تواجه مخاوف حقيقية جراء استمرار العجز في الحساب الجاري الذي يتوقع ان يبلغ نسبة ١٣% من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي في غضون السنوات الاربع القادمة . ويبقى التساؤل عن الجذور الاساسية التي تدفع بمنطقة العجز الى هذه المستويات في تدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات . اذ مازالت الحقائق المنهجية في حسابات موازين المدفوعات توضح ان العجز في الحساب الجاري يمثل حالة الفرق بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي ، وعند النظر الى الاقتصاد الامريكي لمعرفة ايهما يتقدم على الآخر (الادخار الكلي ام الاستثمار الكلي) نجد ان معدلات النمو في الادخار الكلي تراوحت بين ١% الى ٢% وبمتوسط لايتعدى ١٥% وهي تمثل حاصل جمع الادخارات الشخصية وادخارات الشركات مضافا اليها حالة ما يسمى بالادخارات الحكومية **Government Dissaving** وعند حساب اجمالي الادخارات كنسبة الى الناتج القومي الصافي **NNP** ، نجد ان معدلات النمو في الادخارات المشار اليها آنفاً قد اصبحت في اوطأ مستوى لها في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة ، فنسبة النمو البالغة ١٥% في معدلات الادخار السنوية هي لاتمثل سوى نصف النسبة التي كانت عليها تلك المعدلات في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم . وعليه ، فان العجز في الحساب الجاري الامريكي بات يعزى تماما الى تزايد معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الاستثمار . وان مثل هذا الامر كان المحرك الرئيس الذي دفع بالسياسة النقدية الامريكية نحو التشدد ومواصلة رفع اسعار الفائدة التي اعتمدها الاحتياطي الفيدرالي الامريكي منذ مطلع العام ٢٠٠٤ وحتى الوقت الحاضر والقائمة على اساس استراتيجية الرفع التلقائي للفائدة **federal funds rate** وبواقع ربع نقطة مئوية في الفصل الواحد ، لتبلغ قرابة ٥% بعد ان كانت تقرب من ٢% قبل سنوات قليلة ، وان هذا الاجراء على صعيد السياسات الداخلية لمنطقة العجز قد جاء في وضع متقابل ازاء التعديل الذي طرأ على سياسة سعر الصرف في منطقة الفنائض مؤخراً ، اذ ارتفعت اسعار صرف العملة الصينية ازاء الدولار بنسبة يراود لها ان تكون مماثلة الى حد قريب التطور الحاصل في اسعار الفائدة الامريكية وهو منهج ناجم عن فعل سياسات اقتصادية داخلية متفق عليها لكلا منطقتي العجز الامريكية والفنائض الصيني tandem لتصب في النهاية لمصلحة الاتفاق

التجاري التنافسي لمنطقة العجز بخاصة ولمصلحة النظام التجاري
والمالي العالمي عامة . (٢)

ثالثا - معدلات الادخار فى منطقة العجز والعوامل المؤثرة فيها :

يعيش الاقتصاد الامريكى حالة انتعاش دائمية , جسدتها بصورة خاصة متوسطات النمو فى الناتج المحلى الاجمالي خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة التى بلغت حوالى ٣ر٣% . اذ جاء هذا الانتعاش , تحت تأثير الانفاق الاستهلاكى العائلى , حيث تعزى نسبة قدرها ٧٥% من النمو فى ذلك الناتج السنوي الى تأثير الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى الخاص . الا ان مثل هذه الحقائق الاقتصادية المؤثرة فى النمو باتت تتغير كثيرا لتعكس واقعاً جديداً منذ العام ٢٠٠٥ . ففي الوقت الذى لم يزد فيه الدخل العائلى الحقيقى القابل للصرف الا بنسبة نمو قدرها ١٥% فى العام المذكور فى اعلاه , ارتفع النمو فى الانفاق الاستهلاكى بنسبة ٣٥% محققا زيادة قدرها (٢) نقطة مئوية اكثر من مستوى النمو فى الدخل الحقيقى القابل للصرف نفسه , وتعزى هذه الظاهرة الى حقيقة مفادها ان قطاع العائلات الامريكى بات اكثر انقضا على استنفاد ادخاراته الشخصية .

وبخلاف الفروض النظرية التى سطرها الاقتصادى موديكلياني - Modigliani فى نظريته فى الاستهلاك وعدها كدورة حياة life cycle ، حيث تدخر العائلات القليل فى الظروف الاقتصادية الصعبة وتودع الكثير فى الظروف الاقتصادية المواتية ، فان العام ٢٠٠٥ ، الذى اظهر خلاف ذلك لم يكن عاما سيئا فى ظروفه الاقتصادية السائدة ، الا ان توسع قطاع العائلات ونزوعها الى حالة اللادخار dissaving شكل مثالا استثنائيا . اذ لوحظ ان ٦٠% من الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى فى العام ٢٠٠٥ ، قد جرى تمويلها من خلال هبوط معدلات الادخار . فالزيادة فى معدلات نمو الانفاق الاستهلاكى البالغة ٣٥% كانت تعزى فى معظمها الى ذلك الانخفاض فى معدلات الادخار وبواقع يقرب من ٢٥ر٢ نقطة مئوية . وازاء هذا السلوك ، فقد اشر الادخار الشخصى نموا (سالبا) فى معدلاته وهو امر حدث للمرة الاولى فى التاريخ الامريكى المعاصر ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية . اذ تراجع الادخار بواقع سالب قدره (- ٢ر٠%) من الدخل الحقيقى القابل للصرف . كما تراجع الادخار فى الفصل الاول من العام ٢٠٠٦ بواقع سالب قدره (- ١٦ر٠%) ايضا . وتؤشر هذه الارقام حقيقة ان قطاع العائلات الامريكى صار يعيش دون متوسطات العيش المعتادة وانها باتت تواجه زيادة فى مصروفاتها تعد اكثر قوة مما تسمح لها حدود مدخولاتها .

ولكن مالذي يفسر مثل هذا التراجع في معدلات الادخار، وما هي الدوافع القوية التي تقف خلفه؟ لم يبتعد الجواب في تفسير ظاهرة التراجع في معدلات الادخار عن مفهوم اثر الثروة الشخصية personal wealth effect المتمثل بارتفاع اسعار الموجودات المالية وتطور معدلات الفائدة الطويلة الأجل .

وتعكس معدلات الفائدة ، التكاليف الفرصية لحالة الادخار **the opportunity cost of saving** . إذ كلما ارتفعت معدلات الفائدة ، ازدادت رغبة العائلات في تأجيل استهلاكها اليومي والسعي للادخار . كما برهنت حالة الانخفاض المستمر في معدلات الفائدة الطويلة الأجل ، منذ ثمانينيات القرن المنقضي شدة تأثيرها في تدني معدلات الادخار . وقد اضفت الزيادة في مختلف اسعار الموجودات المالية ، في السنوات الاخيرة التأثير نفسه على تعاضم حالة الاستهلاك . إذ لوحظ وحتى العام ٢٠٠٠ ان اسعار الموجودات المالية قد تزايدت الى اربعة اضعاف عشية ظهور ما يسمى بـ (الفقاعة الجديدة في الاقتصاد) وعندما انفجرت تلك الفقاعة بين الاعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، أخذت اسعار العقارات السكنية بالتزايد المتسارع . فكانت المحصلة، زيادة في الثروة الصافية **net wealth** (أي تحقيق ارباح محاسبية على الموجودات القائمة) منحت قطاع العائلات شعوراً بانها اصبحت اكثر ثراءً .

لما تقدم ، لم يبتعد Bernanke في خطابه في النادي الاقتصادي لمدينة نيويورك المشار اليه آنفاً ، عن تأكيدات بان مصادر تمويل المستهلكين جاءت متناغمة بفضل النمو المنطقي في الانفاق الاستهلاكي ، الذي مازال يساهم في بقاء الاقتصاد الامريكي قريباً من آفاق نموه المحتملة، مؤكداً في الوقت نفسه ، ان ((الامريكيين باتوا يقترضون اكثر بغية شراء الوحدات السكنية ، الا ان قيمة منازلهم ارتفعت في الاسواق ايضاً)) .

وتؤكد جميع الدراسات الصادرة عن النظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة وبالذات الدراسة التي قدمها (Lansing) في العام ٢٠٠٥ ، بأن حوالي ٩٠% من الانخفاضات في معدلات الادخار ومنذ العام ١٩٧٠ يعزى تفسيرها الى تطور اسعار الموجودات المالية ، واسعار الموجودات العقارية ، ومعدلات الفائدة الطويلة الأجل . كما وجد فريق الاقتصاديين في جامعة جنوب كاليفورنيا (Bostic-٢٠٠٥) ورفاقه بهذا الشأن ، ان زيادة قدرها ٢٥ر١٢% في معدلات نمو الانفاق الشخصي كانت تفسرها الزيادة في قيمة الثروة العقارية ولاسيما خلال المدة من آخر انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة ولغاية الفصل الاول من العام ٢٠٠٥ . كما وجد الفريق نفسه نتائج اخرى اتضح من خلالها ان نسبة نمو في الانفاق الاستهلاكي قدرها ١٥% يفسرها الارتفاع في الموجودات المالية التي يمتلكها قطاع العائلات . لاحظت الدراسات المذكورة، في الاحوال كافة، أن معدلات الادخار تستجيب بقوة معاكسة الى التغيرات في قيمة الثروة العقارية المنزلية . فزيادة قدرها ١٠% في الثروة العقارية المنزلية (استناداً الى علاقتها بالدخل القابل للصرف) تؤدي الى انخفاض معدل الادخار بواقع ٣ر١ نقطة مئوية . كما ان مرونة العلاقة في

تغير نسبة اسعار الموجودات المالية الى الدخل الحقيقي القابل للصرف وكذلك التغير في نسبة معدلات الفائدة تؤدي جميعها الى تخفيض معدلات الادخار ولكن بمستوى اقل كثيراً مقارنة بالتغيرات في قيمة الثروة العقارية المنزلية ، وعلى النحو الآتي :
النسبة *
التغير في معدلات الادخار
(نقطة مئوية)

(%) (+)

(%) (+)

(%) (+)

(*) تم استخدام معدلات مساعدة للتعبير عن نسبة الثروة العقارية المنزلية الى الدخل القابل للصرف ، اذ تم توصيفها على انها دالة لوسيط Median اسعار العقارات المنزلية القائمة . كما تم استخدام الرقم القياسي لاسعار الاسهم الموسع S&P500 الذي اعتمد كدالة للتعبير عن ثروة الموجودات المالية الى الدخل المذكور .

ان نشاطاً بحثياً واسعاً تولته مراكز الابحاث والدراسات في الولايات المتحدة الامريكية وخارجها، لاجراء الاختبارات القياسية اللازمة لمعرفة اثر التغير في اسعار العناصر الثلاث الآتية على معدلات الادخار :

- اسعار العقارات السكنية
- اسعار الموجودات المالية
- العائد على سندات الخزانة الامريكية الطويلة الأجل

فقد توصل البعض منها الى تجسيد مشاهد او سيناريوهات قياسية اوضحت فيها تأثير المتغيرات الثلاث في اعلاه على مستوى النمو في معدلات الادخار في الولايات المتحدة الامريكية . حيث تشاطر الدراسة التي اجرتها مجموعة HVB Group/2006 رأي اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة FOMC في البنك الاحتياطي الفيدرالي والمبينة في محاضر اجتماعاتها لشهر آذار / 2006 ، من ان حالة الانتعاش Boom قد جاءت في اعقاب حالة هبوط في اسعار العقارات المنزلية بفعل التأثير السلبي في ارتفاع اسعار الفائدة على السوق العقارية، وتوقعها حصول هبوط متعجل في اسعار العقارات المنزلية deceleration house prices . وعلى الرغم من ذلك فقد توقعت الدراسة المذكورة في اعلاه من خلال التقديرات التي اجرتها ، والتي اعتمدت فيها على ما يسمى بالمشهد المركزي Baseline scenario ، احتمال هبوط اسعار العقارات السكنية الى 5% سنوياً في نهاية عام 2006 بعد ان شهدت تلك الاسعار زيادات سنوية وصلت في متوسطها الى 11% . فضلا عن احتمال تعرض سوق السندات الامريكي الى مستوى حركي صاعد ولو بصورة متواضعة (ممثلاً باسعار الاسهم حسب مؤشر S&P500 البالغ 1280 نقطة والذي يتوقع صعوده الى 1350 نقطة في نهاية الفصل الاول من العام 2006 كما تقول الدراسة) فضلاً عن توقع هبوط اسعار الفائدة الطويلة الاجل على سندات الخزانة الامريكية لتصبح 25ر4% في نهاية العام 2006 بدلا من معدلها البالغ حالياً 4ر5% . لذا تؤشر الدراسة تحسناً قد يحصل في مستويات الادخار في نهاية العام 2006 لتصل الى (+ 0.1%) مما يعني زيادة الادخارات مقارنة بأوضاعها السائدة حالياً بحوالي (1/4) نقطة مئوية. (3)

رابعاً - نظرية العجز الثنائي The Theory of Twin Deficits :

تقييم حالتى النشوء والارتباط

لقد انغمست منطقة العجز التجاري الامريكى منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى وحتى الوقت الحاضر بتقديم نماذج نظرية وادوات تحليلية وتطبيقية مختلفة تناولت فيها ظاهرة العجز المزدوج **Twin Deficits** . اذ لم تظهر تلك النظرية عند التطبيق اية مفاجآت قوية يمكن لها ان تبرهن على نحو كبير ثمة تلازم بين العجز السنوي في الموازنة الامريكية والعجز السنوي في الحساب الجارى لميزان المدفوعات ، ذلك على الرغم من ان البيانات المتوافرة تؤشر ارتفاع العجز السنوي في الموازنة الامريكية على نحو متزايد الذي بلغ على سبيل المثال في العام ٢٠٠٤ نسبة الى الناتج المحلى الاجمالي ٣٥% وبنسبة اكثر بقليل في العام ٢٠٠٥ ، في حين اظهر الحساب الجارى عجزا نسبة الى ذلك الناتج بلغ ٥٧% وحوالي ٧% لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠١ اذ كانت النسبة بحدود ٣٨% عندما كانت الموازنة الفيدرالية تشهد فائضا في ذلك العام .

وتعد الكاتبة (١٩٩٥) **Baxter** في مقدمة الباحثين الذين تناولوا نظرية العجز الثنائي في ربط العلاقة بين عجز الموازنة الفيدرالية الامريكية بعجز الحساب الجارى في ميزان المدفوعات الامريكى . اذ وضعت الباحثة نموذجا اقتصاديا اختبرت فيه ردود افعال نوعين من السياسات المالية التي ادت الى تفاقم عجز الموازنة المذكورة آنفا ، اذ جاء الاختبار الاول ليوضح ان تزايد النفقات العامة لم تقابل زيادات مماثلة في الايرادات الضريبية . في حين وضّح الاختبار الثاني بأن خفض معدلات الضرائب على دخول العمل ورأس المال في الولايات المتحدة لم تقابل هي الاخرى بخفض مماثل في النفقات العامة . وازاء كلتا الحالتين من حالات اختبار السياسة المالية وجدت الباحثة ان زيادة العجز في الموازنة العامة لم يتعد ١% نسبة الى الناتج المحلى الاجمالي (في الفترة القصيرة) وان مثل هذا العجز يتلاشى حتما (في الفترة الطويلة) وفي الوقت نفسه بينت الدراسة التي جاءت بها الباحثة **Baxter** موضحة ان الزيادة في عجز الموازنة البالغة نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالي ١% تؤدي الى تدهور في الحساب الجارى لميزان المدفوعات بنسبة اقل وهي ٥٠% .

وفي دراسة مماثلة قامت بها مجموعة من الباحثين في النظام الاحتياطي الفيدرالى الامريكى ولاسيما دراسة (٢٠٠٥) **Cavallo** وكذلك دراسة (٢٠٠٥) **Erceg , Gurrieri and Gust** ، والتي جرى من خلالها تحليل الميزان التجاري الامريكى بدلا من الحساب الجارى (من منطلق ان السلع والخدمات تشكل الجانب الاكبر في تكوين الحساب الجارى) بغية تقييم

الكيفية التي يستجيب فيها الميزان التجاري الى الزيادة في عجز الموازنة الناشئة عن تزايد النفقات العامة او خفض معدلات الضرائب على دخول العمال. وفي الاحوال كافة اظهرت نتائج الاختبارات التي قدمها أولئك الباحثون تواضعا كبيرا في تفسير الفجوة الثنائية مقارنة بالنتائج التي توصل اليها Baxter في العام ١٩٩٥. اذ لوحظ ، وبشكل خاص ، ان تزايد ظاهرة تمويل العجز السنوي في نفقات الموازنة الحكومية والذي يمثل نسبة ١% من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي يؤدي الى تدهور في الحساب الجاري للولايات المتحدة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٠.١٥% . وان خفضا مستمرا في معدلات الضرائب المفروضة على دخل العمل ، يتسبب هو الآخر بانخفاض في ايرادات الموازنة بنسبة ١% من الناتج المحلي الاجمالي ويؤدي الى تدهور في الحساب الجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل ٠.١٢% .

كما اكد Cavallo (٢٠٠٥) في بحثه المشار اليه آنفا ، بأن زيادة قدرها ١% في النفقات العامة على السلع غير القابلة للتجارة **non-tradable goods** (التي يقصد بها هنا الانفاق على الخدمات بمختلف اشكالها ولاسيما الحكومية منها كالصحية والتعليمية وخدمات الدفاع والامن وحفظ النظام العام ، مضافا اليها نفقات الرواتب والاجور لموظفي الخدمة العامة) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، تؤدي الى تدهور ميزان الحساب الجاري نسبة الى ذلك الناتج بما يعادل ٠.٠٥% . وان تفسير هذه النسبة المنخفضة يعني ان زيادة نفقات العاملين تناسب حتما وساعات عملهم من الناحية الانتاجية بدلا من ان يتناسب ذلك مع تدهور ميزان الحساب الجاري . مما يعني ان تزايد الانفاق الحكومي على السلع غير القابلة للتجارة **non-tradable** باتت تشكل تأثيرا ضعيفا على معدلات تدهور الحساب الجاري مقارنة بالدراسات التي تربط اثر الانفاق الحكومي على السلع القابلة للتجارة **tradable** . ولكن يبقى التساؤل قائما ، حول نتائج ذلك التأثير (البسيط) لعجز الموازنة الحكومية على عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ؟ ان الجواب على ذلك ، يكمن في حقيقة ان اقتصادا كبيرا مثل اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية يهيمن على اكثر من ٢٧% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وبنسبة مماثلة تقريبا في التجارة العالمية ، لا بد من ان يؤدي العجز في الموازنة الحكومية الى تزايد في معدلات الفائدة حيث تقود الاخيرة لامحال الى ارتفاع معدلات صرف العملة الامريكية وهذا بدوره يجعل من الاسعار النسبية للسلع الامريكية اعلى من مثيلاتها الاجنبية . وان أي تغير في الاسعار النسبية للسلع المحلية صوب الارتفاع يؤدي الى تشجيع الطلب على السلع الاجنبية البديلة المنخفضة الثمن نسبيا . ويقود هذا بدوره الى تراجع كفة الحساب الجاري لميزان المدفوعات نحو العجز . وعلى الرغم من ذلك ، تؤشر الحقائق الراهنة ان الحصة الكبيرة من التجارة الدولية للسلع

والخدمات بين الولايات المتحدة والعالم تتجه لتكون اقل حساسية او اقل مرونة من الناحية النسبية في الفترة القصيرة على الاقل مقارنة بالفترة الطويلة . كما ان كلفة التكيف تكاد لا تذكر في الامد البعيد . وفي كلتي الحالتين ستكبح Dampen تقلبات اسعار الصرف استجابة العجز التجاري لأي زيادة يمكن لها ان تحصل جراء عجز الموازنة الحكومية. لذا فقد باتت مثل هذه النتائج القلقة تسوغ استمرار حالة العجز في الموازنة الحكومية الامريكية . وان الركون الى جدوى فكرة ان يؤدي الخفض في عجز الموازنة الى تحسين حالة العجز في الحساب الجاري باتت هي الاخرى بعيدة المنال .

خامسا-ان التحرك نحو تكييف سياسات أسعار الصرف إزاء الدولار من منطقة اليورو الى المناطق الأخرى في آسيا (التي يتحقق فيها مع البلدان الأخرى المطللة على حوض الهادي قرابة ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي و ٥٠% من حجم التجارة العالمية) يأتي لضمان توفير التخفيض الهيكلي المطلوب في العملة الامريكية لمصلحة تعديل الأسس التنافسية في التجارة الدولية والتي تعد من ابرز الجذور القوية لاستقرار النظام التجاري العالمي على وفق ما تقتضيه مصلحة الولايات المتحدة في هذا المجال . واذا ما عرفنا ان البلدان الآسيوية ولاسيما المطللة على حوض الهادي باتت تحتفظ باحتياجات من العملة الاجنبية تمثل ايضا قرابة ٥٠% من الاحتياطي الرسمي العالمي وان جُل تلك الاحتياطات هي بعملة الولايات المتحدة ، مما يعني ان واقعاً جديداً لنظام بريتون وودز New Bretton Woods System قد جرى اعتماده بصورة تلقائية منذ بروز الازمة الاقتصادية الآسيوية في العام ١٩٩٧ وما بعدها . اذ ابتدأت الصين تحتفظ لوحدها بأكثر من ٦٥٩ مليار دولار كاحتياطي رسمي حتى العام ٢٠٠٥ ثم ارتفع احتياطيها الى ما يزيد على ٨٧٥ مليار دولار في نهاية الفصل الاول من العام ٢٠٠٦ ، في حين تحتفظ اليابان هي الأخرى بحوالي (٢) ترليون دولار وتحتفظ اقتصادات النمور الآسيوية الأخرى بما يزيد على ٧٠٠ مليار دولار ، في حين تحتفظ الهند على سبيل المثال بنحو ١٤٥ مليار دولار . ومن اللافت للنظر ان مجموع هذه الاحتياطات الدولارية الرسمية الدولية الكبيرة ولمختلف المجموعات الاقتصادية في العالم قد قاربت ٤ ترليون دولار استثمر نصفها بسندات الحكومة الامريكية والتي تمثل حالة ايجابية لمصلحة الحساب المالي في ميزان المدفوعات الامريكي لكونها تدفقات داخلية تمول العجز في الحساب الجاري الامريكي والموازنة العامة الامريكية في آن واحد وهو ما يطلق عليه بتمويل العجز الثنائي Twin Deficits Financing ونلاحظ بهذا الشأن ان السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الامريكي الاكثر تشدداً تستخدم بدون شك تدفق رؤوس الاموال الخارجية بصورة احتياطات مستثمرة داخل الولايات المتحدة ، مما يؤشر حقا ولادة حالة جديدة لنظام بريتون وودز وعودة الدولار كعملة عالمية متجددة ومتجذرة في النظام النقدي والمالي الدولي منشأها العجز في

الحساب الجاري الامريكى . وعلى الرغم من ذلك ، فان السياسة النقدية المتشددة للولايات المتحدة القاضية برفع معدلات اسعار الفائدة ستساعد على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتقليل من الاستيرادات (التي تصب حاليا لمصلحة الاستهلاك المحلي المرتفع) والتحول نحو زيادة معدلات النمو في الادخار وهو ما يطلق عليه بـ Co-dependency ، في وقت بات فيه الدين العام الامريكى البالغ حاليا قرابة ٦ر٤ ترليون دولار هو بحوزة الاجانب وبنسبة ٤٥% منه (سواء كان حاملوه حكومات اجنبية ام شركات او افراد اجانب) استثمر معظمه في سندات الحكومة الامريكية . (٤)

وعلى وفق هذا المنظور ، شخص " برنانكي " ظاهرة الانخفاض في معدلات الفائدة الطويلة الأجل على سندات الحكومة الامريكية التي تتراوح بين ٣٧٥ و ٤٧٥ في المئة على الرغم من الرفع المستمر في معدلات الفائدة القصيرة الاجل والتي جرت للمرة الخامسة عشر على التوالي والبالغة ٤٧٥% في مطلع نيسان ٢٠٠٤ وهو الامر الذي جعل هامش الفرق بين معدلات الفائدة الطويلة الأجل والقصيرة الاجل ضئيلا جداً ، اذ يسوغ " برنانكي " مثل هذه المفارقة بشدة الطلب العالمي على السندات الامريكية طويلة الاجل وهو ما يخفض سعر الفائدة عليها في اسواق المال بسبب ارتفاع اقيامها . مؤكدا في الوقت نفسه تدخل المصارف المركزية في دول آسيوية عديدة ولاسيما اليابان والصين في سوق العملات الاجنبية جعلها تركز الى احتياطات دولارية ضخمة استثمرتها كما يقول " برنانكي " في سندات الخزانة الامريكية اضافة الى صناديق التقاعد الاوربية والامريكية ، حيث لجأت تلك الصناديق مؤخراً الى تحقيق تناغم في آجال استحقاق موجوداتها ومطلوباتها بناء على طلب هيئات الرقابة في دولها من خلال الاستثمار في سندات الخزانة الطويلة الاجل . ولا يخفي " برنانكي " حقيقة ان الارتفاع في الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط زاندا حجم السيولة لديها اتاح لها استثمار جزء منها في سندات الخزانة الامريكية طويلة الاجل . وبالفعل فأن الفائض التجاري للصين الذي بلغ ٢٠٢ مليار دولار مع الولايات المتحدة حصرياً في العام ٢٠٠٥ ، قد جرى تدفق معظمه بصورة استثمارات في السوق المالية للولايات المتحدة الامريكية . وان اميركا قد غطت عجزها التجاري مع الصين او غيرها من خلال التدفقات المالية الداخلة الى اسواقها . موضحين ان ٤٠% من الموجودات المتداولة في الاسواق المالية العالمية (البالغة اكثر من ٩٠ سوق منها ٢٠% ناشئة) مقومة بدولار الولايات المتحدة حالياً . وان اجمالي قيمة الاسهم والسندات المتداولة في تلك الاسواق المالية في العالم تبلغ قرابة ٢٨ ترليون دولار .

سادسا- على الرغم من تعاظم تجارة الولايات المتحدة مع الصين خلال السنوات العشرين الاخيرة وتسارع نمو الصادرات الامريكية الى الصين بمعدلات سنوية مرتفعة زادت هي الاخرى على ٢٠% لتجعل الصين واحدة من اكبر اسواق الصادرات الامريكية ، الا ان الولايات المتحدة تعاني شعوراً في نقص العدالة والديمومة والتوازن ازاء الفرص المتاحة اليها في تجارتها مع الصين والتي تنصب لمصلحة الاخيرة بفائض بلغ في العام ٢٠٠٥ كما ذكرنا آنفا حوالي ٢٠٢ مليار دولار من اصل عمليات تجارية قدرها ٥٠٠ مليار دولار مع الولايات المتحدة وحدها . وهو اعلى عجز في تاريخ الولايات المتحدة يسجل مع بلد بمفرده ، اذ يزيد هذا العجز عن العجز المتحقق في الحساب الجاري الامريكي مع الصين نفسها في العام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٥% مما زاد ضغط الكونغرس على الرئيس الامريكي لاجبار الصين بالتوقف عما اسمته واشنطن بالتطبيقات التجارية غير العادلة ولاسيما في مجال حقوق الملكية الفكرية والوفاء بالتزاماتها ازاء شروط منظمة التجارة العالمية . ويمكن ان نقول انه على الرغم من المزايا التنافسية الواسعة التي تتمتع بها منطقة الفائض التجاري ، الا ان المفارقة التي تطرحها الاوساط الرسمية الصينية والتي بينت ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين حسب احصاءات عام ٢٠٠٥ اقترب من ٥٦٠٠ دولار لكل نسمة في ظل ناتج محلي اجمالي معدل على اساس معيار تعادل القوة الشرائية PPP بلغ هو الآخر قرابة ٧ ترليون دولار . الا ان مثل هذه الارقام المعدلة للناتج المحلي الاجمالي (والبالغ فعليا في العام ٢٠٠٥ حوالي ١٨ ترليون دولار) لاتؤخذ سوى لاغراض المقارنة والجدل الاقتصادي ولا يستند اليها كثيرا في تشخيص واقع حال الاقتصاد وفق المقاييس الرسمية المعتمدة . فالاحصاءات المتوافرة في عام ٢٠٠٥ تشير بأن متوسط نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الاجمالي يقرب من ١٣٠٠ دولار سنويا ، في حين يبلغ نصيب الفرد الامريكي من ناتجه المحلي الاجمالي حوالي ٤٠ ألف دولار سنويا. وبغض النظر عن مقاييس تعادل القوة الشرائية المعتمدة فما زالت الولايات المتحدة هي الاقوى بين اقتصادات العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي والموارد الكلية والقدرات التكنولوجية السائدة .

ب - منطقة الفائض التجاري / تقييم المحددات والامكانات الاقتصادية

اولا - على الرغم من ان الاقتصاد الصيني الذي يُعد الاقوى في العالم من حيث معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي ، والبالغ متوسطها منذ العام ١٩٧٨ وحتى الوقت الحاضر حوالي ٩٤% وهي الاعلى في العالم والتي جاءت بعد ان خطت الصين لطريق التنمية الواسع ، الذي اطلق عليه في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الحادي عشر في العام

استوردت في العام ٢٠٠٤ لوحدها ما يزيد على ٣١% من الزيادة المتحققة في الطلب العالمي على النفط . وعند تقدير مخاطر احتياجات الصين لموارد الطاقة نجد ثمة ملاحظات معينة ينبغي عدم اغفالها في هذا الجانب ، اذ تسعى الصين على سبيل المثال الى احلال المصادر المتوافرة لاستهلاك الطاقة البديلة للنفط الخام ومنها الفحم الذي تحتفظ لوحدها اليوم بثالث اكبر احتياطي منه في العالم ويؤمن في الوقت نفسه نسبة قدرها ٦٤% من احتياجاتها من الطاقة المستهلكة ، ويتوقع ان تصبح الصين واحدة من اكبر منتجي الطاقة النووية في العالم بحلول العام ٢٠٥٠ وانها تسعى للاقتصاد في مصادر الطاقة النظيفة وترشيدها بعد قيامها في العام ٢٠٠٤ بتأسيس " مكتب الدولة للطاقة " الذي بات يرفع تقاريره الى رئيس الدولة مباشرة لمواكبة قلق القيادة الصينية حول مستقبل الطاقة والتي اكدتها الاتفاقات الاخيرة الموقعة مع روسيا الاتحادية بشأن التزود بالغاز الروسي من جهة واتفاقات تزويد الصين باليورانيوم الاسترالي لاغراض انتاج الطاقة والتي جميعها أبرمت خلال الربع الاول من العام ٢٠٠٦ . وترى الصين ان اعتمادها على الطاقة المستوردة مازال يمثل نسبة ٥% من اجمالي استهلاكها، في حين يرى الجانب الامريكي ان الصين تستهلك لوحدها ما نسبته ١٢% من الطاقة المستوردة نسبة الى اجمالي استهلاكها . وعلى الرغم من هذا السجال ، فان الولايات المتحدة واليابان تستهلكان من مواد الطاقة المستوردة ٤٠% و ٨٠% على التوالي نسبة الى اجمالي استهلاكهما من الطاقة . ويلاحظ ان ٥٠% من احتياجات الصين من نفوطها المستوردة تأتي من مصادر نفطية هي في الدول النامية والتي تعد اسواقا ثانوية او " تفضيلا ثانيا second best " في اعتبارات الجانب الجيوستراتيجي الامريكي أي في نطاق اهميتها في تأمين صادرات النفط الى السوق الامريكية، اذ اسهمت الصين ومازالت في تطوير مصادر الطاقة النفطية في بعض البلدان النامية الافريقية والامريكية اللاتينية على وجه الخصوص وهي مواقع جغرافية ثانوية من وجهة النظر الامريكية في تأمين امدادات الطاقة . واذا كانت الولايات المتحدة تسعى الى تعظيم ما يسمى بلعبة المجموعة الصفرية في مجال الطاقة zero-sum game فان الصين غالبا ما تبتعد في استراتيجياتها النفطية الخارجية عن مكانات تواجد اميركا في مجال تأمين احتياجات الاخيرة لمصادر الطاقة الخارجية وامداداتها . ومع ذلك فان ثمة دعوات في الكونغرس الامريكي تنادي حاليا الى ضم الصين الى وكالة الطاقة الدولية IEA لكي تصبح ضمن تجمع كبار مستهلكي النفط (وهو التجمع المعني بادرارة شؤون الطاقة ابان الازمات والمؤلف من ٢٦ دولة صناعية) بغية تقنين سياسات الصين في مجال الطاقة وتسييرها ضمن سياسات العالم الاول المستهلك لها . وعلى الرغم من ان الصين قد فاقت اليابان باحتلالها المركز الثاني في العالم في استهلاك الطاقة الاولية primary energy بعد الولايات المتحدة ، الا انها تعد الدولة الثالثة في العالم في انتاج الطاقة بعد الولايات المتحدة وروسيا . ويتوقع ان يبلغ معدل نمو

استهلاك الطاقة الكهربائية السنوي فيها بما يزيد على ٤% حتى العام ٢٠٣٠ وان مثل هذا الامر سيدفع الصين الى توفير (٢) ترليون دولار للاستثمار في مجال البنية التحتية للكهرباء بغية مواجهة الطلب المتصاعد عليها. اذ يتحتم على الصين اضافة ما مقداره ١٥٠٠٠ ميغاواط على قدراتها التوليدية سنويا منها ٢٠% يتم تأمينه من مصادر تجهيز خارجية. مع العرض ان الولايات المتحدة هي المجهز الاول لمحطات الطاقة الكهربائية الصينية . وبهذا باتت الصين ، التي تُعد ورشة العالم اليوم، متعطشة في الاحوال كافة الى مصادر الطاقة والصناعة . اذ مازالت تشارك العالم استهلاكه للالمنيوم والنحاس والنيكل بعد ان تضاعف استهلاكها من الموارد المذكورة بين الاعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ من ٧% الى ١٥% وازدادت في الوقت الحاضر الى ٢٠% وثمة احتمال مرجح ان يتضاعف الطلب ثانية في نهاية العقد الحالي . (٥)

ثانيا - ان التحدي الصعب الذي تواجهه الصين في الظرف الراهن يتمثل بالقيود الداخلية Constraints التي تنصب بالدرجة الاساس في كيفية ابعاد سكانها عن دائرة الفقر . فعلى سبيل المثال ، وازاء هكذا حجم من السكان وفي ظل محدودية الموارد (ولاسيما موارد الطاقة والمياه والموارد المادية الاخرى) تعد الموارد الاولية وبشكل متزايد من المعوقات الرئيسية خصوصا وان كفاءة استخدام واعادة تدوير هذه الموارد هي ضعيفة للغاية . فما زالت المؤشرات الاقتصادية تبين ان حصة الفرد من موارد المياه لاتتعدى ربع المتوسط العالمي وان الاراضي الزراعية لاتمثل هي الاخرى سوى ٤٠% من المتوسط العالمي أي دون المتوسط العالمي المذكور آنفاً ، علما ان المؤشرات الاخرى مثل النفط والغاز الطبيعي والنحاس والالمنيوم لاتشكل جميعها سوى نسبة ٣ر٨% و ٤١ر٣% و ٢٥ر٣% و ٩٧ر٧% على التوالي من المتوسط العالمي . وبذلك تقع الصين دون المتوسط العالمي في الموارد المذكورة آنفا في ضوء القيد السكاني الهائل فيها .

وعلى الرغم من ذلك وفي ضوء الاتجاهات التي تبنتها القيادة الصينية منذ العام ١٩٧٨ كمنظور براغماتي متطور إزاء العديد من المشكلات السياسية والسوسيواقتصادية وسعيها في خفض دور الايديولوجيا في تسيير السياسة الاقتصادية ، فقد وضعت الحكومة الصينية في العقد اللاحق أي منذ العام ١٩٩٢ اهدافا تنموية مستقبلية على مدى السنوات الخمسين القادمة في اطار ما اسمته باقتصاد السوق الاشتراكي ولاسيما بعد نجاحها في ثمانينيات القرن الماضي بأن تجد توافقا بين التخطيط المركزي واحداث الاصلاحات نحو تحقيق اقتصاد السوق بغية زيادة الانتاجية لتحسين مستويات المعيشة (وعد ذلك هدفا اساسيا في سياسة الصين الاقتصادية نحو الانفتاح) وتعظيم نوعية التكنولوجيا دون احداث تضخم مفرط او بطالة او عجز في الموازنة العامة مع الاستمرار في نظام الكومونات الزراعية ذات النمط التعاوني والعمل الاسري

ومنح الفلاحين القدر الاوسع في اتخاذ القرارات الانتاجية والتسويقية الملائمة وبهذا فقد جرى تقسيم اهداف التنمية المذكورة آنفا الى ثلاثة مراحل :

المرحلة الاولى : وتمتد بين العام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ . يتم السعي من خلالها لمضاعفة الناتج المحلي الاجمالي GDP .

المرحلة الثانية : وتنتهي في العام ٢٠٢٠ ، وهي المرحلة التي لا بد للناتج المحلي الاجمالي GDP فيها ان يتضاعف ثانية والتي سيكون متوسط الدخل الفردي وقتذاك حوالي ٣٠٠٠ دولار سنويا.

المرحلة الثالثة : وتستمر الصين في هذه المرحلة بمواصلة تقدمها بين العام ٢٠٢٠ ولغاية العام ٢٠٥٠ والتي يقدر ان تبلغ البلاد فيها حالة الازدهار والديمقراطية والمجتمع المتمدن . كما يتوقع ان تغادر الصين بلا عودة خانة البلدان النامية لتستقر في منتصف خانة البلدان المتقدمة وستكون فخورة حقا كما يقول القادة الصينيون انها قد حققت الصعود السلمي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي Peaceful Rise . وعلى هذا الاساس فان الصين وهي تخوض مراحل تقدمها اللاحقة ستواجه ثلاث تحديات تقتضي تبني ثلاث استراتيجيات اساسية : الاستراتيجية الاولى : وهي الانتقال من الصناعات القديمة المستهلكة للطاقة بشكل واسع والكثيفة العمل والملوثة للبيئة الى بناء الصناعة التكنولوجية الحديثة كثيفة رأس المال وتتمتع في الوقت نفسه بالكفاءة الاقتصادية وتتميز بالاستخدام العقلاني لقوة العمل ولها القدرة في مواجهة مشكلات التلوث المتفاقمة . اذ تضرب الامطار الحامضية المتساقطة acid rain على سبيل المثال حوالي ٣٠% من اراضي الصين . وان كلفة التلوث التي يتحملها الاقتصاد الصيني سنويا تقدر بحوالي ٧ - ١٠% من الناتج المحلي الاجمالي .

الاستراتيجية الثانية : وتتمثل بمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، اذ تسعى الصين الى تحويل الاختلاف الايديولوجي الى كفاح من اجل التنمية والسلام والتعاون مع العالم ، وهو نموذج ايديولوجي يختلف عن الايديولوجية اليابانية والالمانية بعد الحرب العالمية الاولى والتي قادت الى الحرب العالمية الثانية .

الاستراتيجية الثالثة : وتتمثل بتجاوز النمط البائد من السيطرة الاجتماعية والعمل على اعادة بناء مجتمع اشتراكي متجانس . فالوظيفة الحالية للحكومة الصينية هي التحول التدريجي الى الحكم الذاتي للاقاليم شريطة بناء نظام مؤسسي ديمقراطي يتمتع بالقوة وحكم القانون واقامة الاستقرار الاجتماعي على الاسس الحضارية الروحية للصين . لذا فان رقما كبيرا من البرامج التعليمية والاخلاقية والايديولوجية قد تم اعتماده في الوقت الحاضر . (٦)

ثالثا- متطلبات اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي في منطقة الفايض التجاري

- لقد هيمنت شركات القطاع العام على النشاط الاقتصادي الموجه للتنمية في الصين قبل ان تبدأ بعمليات الاصلاح الاقتصادي في العام ١٩٧٨ ، اذ كان يجري تمويل تلك النشاطات بصورة تلقائية من الائتمانات الممنوحة لها من الجهاز المصرفي الحكومي وعلى وفق متطلبات خطة التنمية الوطنية للصين . ولكن مع التحول نحو اقتصاد السوق ، اخذت تلك الشركات العامة تتعرض لمأزق الكفاءة الاقتصادية مع سرعة التحول نحو اعتماد آليات السوق ، ولاحظ العديد من الدارسين لمجريات التطور في الاقتصاد الصيني ان تلك الكفاءة في شركات القطاع العام كانت لم تتعد نسبة ٦٠% سواء وفق معيار القيمة المضافة او معيار الربح الذي تعبر عنه نسبة الارباح التشغيلية الى الموجودات . وان مثل هذا الانخفاض في مستويات الارباح قد عرض شركات القطاع العام الى مخاطر جمة . فعلى سبيل المثال كانت تغطية الفائدة او ما يسمى بـ Interest Coverage في شركات القطاع العام (حيث تعد الارباح التشغيلية المتاحة المصدر الرئيس لتغطية مصاريف الفائدة) لا تتعدى ثلث قدرة التغطية السائدة في البلدان الصناعية الرئيسية . ولم تستطع المؤسسات الصناعية الصينية توليد تدفقات نقدية كافية لتسديد الفائدة وعلى وفق معدلات كانت تتراوح بين ٢٠ الى ٣٠% من اجمالي الديون مما ادت الى تفاقم مشكلات تراكم الديون المتعثرة وتدهور مؤشرات كفاية رأس المال في المصارف الصينية الحكومية . كما لوحظ ان الارتفاعات المعتدلة في معدلات الفائدة او الانخفاض في المبيعات استمرت تتسبب في إضعاف قدرة الشركات العامة على خفض ديونها بمعدلات لا تتجاوز ٤٠% الى ٦٠% وهي نسبة منخفضة لا تتعدى المتوسطات المطلوبة للسداد . (٧)

لقد عبرت المفارقة التي حصلت في تاريخ الاصلاح الاقتصادي في الصين خلال السنوات الثلاثين الماضية عن حالة التناقض بين مسألتي تحرير الاقتصاد Liberalization وتباطؤ اداء الشركات العامة ، وان هذا الامر قد شجع شركات القطاع الخاص للنمو بصورة متسارعة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والمنتجات الصينية . حيث كانت الشركات الصينية التي لها مدخل تمويلي اجنبي هي الاكثر نجاحا لتعويض الهبوط الانتاجي في نشاط شركات القطاع العام . اذ ارتفعت حصة الانتاج في الشركات الخاصة والشركات الخاصة المتلقية للتمويل الاجنبي للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤% الى ما يزيد على ٤١% ، الا ان شركات القطاع العام بمختلف نشاطاتها مازالت تساهم اليوم بحوالي ٤٠% في تكوين ذلك الناتج . وعلى الرغم من ذلك فان المقدار الاكبر من المعاملات المتحققة في الاقتصاد

يجري تبادلها وفق آلية السوق ، حيث باتت نسبة مشاركة الدولة في تنظيم الاسعار ولاسيما مبيعات المفرد تكافئ المستوى السائد في الاقتصادات المتقدمة . كما انخفضت مساهمة العاملين في شركات القطاع العام هي الاخرى بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠ من ٦٦% الى ٥٠% وان هذا الرقم يسير نحو التدني التدريجي آخذين في الاعتبار ان الصين هي واحدة من اكبر البلدان المتلقية للاستثمار الاجنبي في العالم ، اذ زاد رصيد الاستثمارات الاجنبية المتراكم فيها حاليا على ٥٦٤ مليار دولار وان متوسط التدفق السنوي للاستثمار الاجنبي المباشر FDI يبلغ حوالي ٦٤ مليار دولار تساهم الولايات المتحدة بنسبة ١٠% من اجمالي التدفقات والاستثمارات المتراكمة . وتهيمن الشركات الصناعية المتعدية الجنسية ذات الاصل الامريكي على حوالي ١٠٠ شركة صناعية رئيسية ، اضافة الى ٢٠ ألف شركة امريكية تعمل في الصين بصيغة عقود مشاركة او شركات ذات ملكية مشتركة .

ثالثا- كان النظام المالي الصيني حتى العام ١٩٩٠ يتعرض لمشكلات ما يسمى بـ " الكبح المالي" وعلى وفق أي مقياس يمكن استخدامه لتحديد مشكلات الكبح المذكور. فقد شهد القطاع المصرفي الحالي عملية اصلاح كانت جزءاً من خطة واسعة للتوجه صوب اقتصاد السوق بعيدا عن التوجهات المثالية للسياسات الشيوعية . ولكن السؤال المطروح، هو لأي مدى ازال تلك الاصلاحات مشكلات الكبح المالي من القطاع المصرفي الصيني؟ فقد لوحظ بهذا الشأن ان واحدا من المؤشرات الاكثر اثارا التي حدثت على الصعيد المصرفي في الصين تمثلت بارتفاع نسبة عرض النقد الواسع M_2 الى الناتج المحلي الاجمالي GDP والتي اقتربت في العام ٢٠٠٢ من نسبة ١٦٥% وهي اعلى من أي نسبة في العالم المتقدم بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا ، وقد استمرت هذه النسبة تزيد على ١٠٠% لعدد من السنوات . وان تفسير هذه الظاهرة لا بد من ان تتعلق بمشكلات " الكبح المالي " المنوه عنها آنفا. اذ يعاني المواطن الصيني من مشكلة بدائل الموجودات المتوافرة له لفتح الاستثمار فيها . فسوق الاوراق المالية مازالت متخلفة وضيئلة التأثير وان القدرة على التملك العقاري مازالت محدودة ، على الرغم من ان الملكية الخاصة في تملك الموجودات هي آخذة في التصاعد ونالت الاقرار الرسمي في اطار الدستور الصيني المعدل . ففي مثل هذه البنية المالية تتجه الادخارات الكبيرة (الناجمة عن معدلات النمو المتسارعة جدا في الصين) الى التراكم بصورة اساسية في الموجودات المالية وبشكل خاص الموجودات الحاملة للفوائد والتي تجد انعكاساتها على تكوين عرض النقد الواسع M_2 . فالثقة في المصارف الصينية تؤكد للمدخرين في ظروف الكبح المالي على انها المكان الآمن لودائعها . ولا يخفى ان العوامل الاخرى التي تؤثر في درجة ارتفاع نسبة عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي تأتي من انخفاض معدلات التضخم وانعكاس ذلك على اسعار الفائدة الاسمية . ويتوقع

استمرار هذه الظاهرة في بناء عرض نقد واسع حقيقي على خلاف البلدان الأخرى في العالم. (٨)

لقد واجه صناع القرار الاقتصادي في الصين عوائق كثيرة عند شروعاتهم في هيكلية الاقتصاد الصيني بشكل عام والقطاع المالي فيه بشكل خاص . فالقيود التي واجهتها إعادة الهيكلة كانت تتمثل بتقييم امكانية الصين وما يتوافر لديها من موارد مالية كافية لتمويل إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتطوير شبكات كافية من الامن والحماية الاجتماعية فضلا عن مواجهة متطلبات التنمية الشاملة . فعلى الرغم من ان الدين العام في الصين كان لايتعدى ١٣% من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٠ ، الا ان الديون المترتبة كأعباء على القطاع الخاص ستجعل من عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الصيني مستقبلا ذات اثر ملموس ، منوهين ان واقع الدين العام في الصين قد اشر في السنوات الاخيرة تصاعدا مستمرا تحت ضغط تزايد النفقات ومواجهة هبوط الايرادات العامة . فقد جاء التزايد في النفقات العامة استجابة لمتطلبات الاقتصاد الكلي الذي يتعرض لمخاطر الانكماش في الاقتصاد الدولي (المعولم) فضلا عن دور الدولة في امتصاص الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي الحكومي والتوسع في الوقت نفسه في شبكة الضمان الاجتماعي (مثل اعانات العاطلين والتخصيصات التقاعدية وغيرها) والتي هي من الوسائل التي تعتمدها الصين في إعادة هيكلة نشاطات القطاع العام . وعلى الرغم من ذلك فان الارقام المتوافرة توضح عبء وكلفة برامج مكافحة البطالة التي لا تغطي على سبيل المثال سوى ١٠٤ مليون عامل حسب الاحصاءات المتوافرة في مطلع العام ٢٠٠٠ مقارنة بعدد العمال البالغ ٧٥٠ مليون عامل ، وان هذا الرقم مازال ضئيلا اذا ما قورن ببرنامج مكافحة البطالة في الولايات المتحدة الذي يغطي في العام نفسه قرابة ١٤٢ مليون عامل . وفي الوقت نفسه تسعى الصين الى تبني نمط الدولة الصغيرة ازاء حركة الاقتصاد الكلي. اذ هبطت الايرادات الحكومية في الصين كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٥% في العام ١٩٧٨ الى ١١% في العام ١٩٩٥ ، ويلاحظ ان مثل هذا الهبوط يأتي منسجما مع سياسة الاصلاح الهيكلية بسبب اعتماد نظام الضرائب كبديل عن نظام الايرادات المتحصلة سابقا من شركات القطاع العام . اذ باتت الضرائب تشكل نسبة ١٥% من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٠ بسبب هذا النمط من الاحلال .

رابعاً- هل الصين قوة تصديرية خافضة للتضخم في العالم؟

أثيرت خلال السنوات الماضية افكارا عديدة تدلل على ان الصين قد اصبحت مصدرا في تخفيف الضغط على الاسعار في العالم او ما يسمى **Global prices** وتنطلق جميعها من تساؤل واحد هو ما اذا كان ازدهار نمو الصادرات الصينية (الناجم عن الانتاجية العالية ، باعتبار ان الانتاجية هي احد المصادر الممكنة لنمو الصادرات) يؤدي الى تغيرات مهمة في اداء التضخم لدى شركاء الصين التجاريين في مختلف دول العالم . وكانت الدراسة التي اجراها فريق الباحثين في النظام الاحتياطي الفيدرالي في مطلع العام ٢٠٠٤ هي واحدة من اهم الدراسات التي استبعدت في نتائجها مثل هذا النمط من التفكير، فالاطار التحليلي الذي اعتمده فريق البحث المنوه عنه في اعلاه والذي استخدم طريقة ما يسمى بـ **a-back-of-the-envelop calculation** قد بين بدون شك بأن الاقتصاد الصيني مازال صغيرا في قدراته للتأثير في خفض الظاهرة التضخمية العالمية (اذ لاتتعدى مساهمة الصين في الانتاج العالمي سوى ٥% منه) من حيث حجم تأثيرها على خفض الرقم القياسي لاسعار المستهلك لعدد كبير من بلدان العالم التي تُعد شريكا تجاريا للصين منذ العام ١٩٩٣ . وقد وضحت الدراسة بصورة جلية بأن تأثيرات الصادرات الصينية في خفض التضخم المستورد في تلك المجموعة الكبيرة من البلدان المستوردة للسلع الصينية، لا يتعدى نسبة ١/٤ نقطة مئوية سنويا او اقل من حيث المعدل من خلال استخدام الحساب الرياضي المذكور آنفا . بل وجد على العكس ان منافسة السلع الصينية المصدرة الى الاسواق المحلية في دول العالم قد تؤدي الى تدهور الارباح والاجور وتدهور اسعار المنتج والنشاط الاقتصادي مما تضيفي مشكلات اقتصادية هيكلية في صلب مكونات الاقتصاد المحلي في البلدان الشريكة تجاريا للصين . وسواء كان هذا التأثير السلبي في جانب الطلب الكلي الذي يؤثر عادة على انخفاض حصة المنتج في السوق المحلي ومن ثم تدهور الاجور المحلية واسعار المنتجين معا ، ام في جانب العرض الكلي الذي يؤدي هو الاخر الى تدهور النشاط المحلي والارباح ولاسيما في الاقتصادات النامية .

وعلى الرغم من ذلك فقد ساعدت نتائج حالة الهبوط في المستوى العام للاسعار (**Deflation**) وانخفاض التضخم واستمرار الاستقرار الاقتصادي، الصين على اصلاح نظام الاسعار والعمل على تزايد تحرير الاقتصاد . وبهذا الشأن اكدت واحدة من الدراسات التي اجراها صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩٧ التي تناولت " الدورات الاقتصادية في الصين " منذ الاصلاح في العام ١٩٧٨ وتوصلت الى ان تلك الدورات على الرغم من انها كانت تعكس حالة تعاظم عمليات الطلب الكلي ، الا انها سهّلت حصول حالة الانخفاض في

مستويات التضخم المحلي وليس العكس . فالنمو المتسارع في مقادير الاستثمارات الثابتة كانت تنصدر الدورات في اعلاه لما تحدثه من نمو متسارع في الطاقة الانتاجية لتتبلور الى حالة ايجابية ادت الى انخفاض مستوى التضخم رافقتها سياسات نقدية تدرجت في مقدار تشددها وساعدت على تحقيق ما يسمى بالهبوط السهل على مدرج الاقتصاد (ابان اشتداد تلك الدورات الاقتصادية) لتعكس بوضوح دور العوامل الهيكلية فضلا عن عوامل السياسة الاقتصادية كعناصر اساسية في حصول تلك الدورات . وقد حدثت بين العام ١٩٧٩ والعام ١٩٩٦ على سبيل المثال ثلاث دورات قوية في الاقتصاد الكلي انتهت الاولى والثالثة الى شيء من الكساد ناجم عن قدرة الاقتصاد على النمو وتوليد الانتاج في حين اتسمت الثانية بقصر فترتها والتي لم تدم طويلا ليعاود الاستقرار مساره . (٩)

٣ - الاستنتاجات

أ - مفارقة سعر الصرف في منطقتي الفائض والعجز التجاري اولا - منطقة الفائض التجاري

بات من الواضح ان اقتصاد منطقة الفائض التجاري الصيني هو بحاجة ماسة الى تعديل قدراته التنافسية لمصلحة اقامة نظام تجاري دولي اكثر توازنا واستقرارا . الا ان المفارقة الغربية التي تعيشها منطقة الفائض منذ العام ١٩٧٨ وحتى فترة قريبة قد أشرت تدهورا مؤثرا في قيمة العملة الصينية إزاء الدولار الأمريكي . اذ انخفض سعر صرف العملة الصينية من ١٦ يوان لكل دولار في العام ١٩٧٨ ليبلغ قرابة ٨ر٠٧ يوان لكل دولار في العام ٢٠٠٥ . ويشير مثل هذا الامر الكثير من الاستغراب اذا ما احتكم ببعض أسس النظرية الاقتصادية ، اذ لا يعقل لاقتصاد يتمتع بفائض تجاري يعادل ٢٥% من اجمالي الفائض التجاري العالمي ويحقق في الوقت نفسه معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي لم تقل عن ٩ر٤% خلال الاعوام ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ ولم تقل ايضا عن ١٠% خلال الاعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ (وهي الاقوى والاسرع في العالم ، على الرغم من محاولات الحكومة الصينية لتهدئة هذا الاندفاع المتسارع في النمو) تتعرض عملته الى انخفاض منظم على نحو تناسب عكسيا مع استمرار درجة النمو والتوسع العالية في اقتصاده وعلى مدار اكثر من عقدين ونيف من الزمن .

فاذا كانت الانتاجية العالية وارتفاع معدلات نموها هي الاخرى ما يميز الصين في مجال انتاج السلع القابلة للتجارة Tradable Goods وتعطي في الوقت نفسه اشارة قوية عن نمو وتعاضم صادراتها لتجعل منها تحتل لوحدها نسبة ربع الفائض المتحقق في الميزان التجاري العالمي ، فلا بد من سياسات سعر الصرف ان تأخذ فيها منحى صحيحاً يتناسب وثوابت النهضة الاقتصادية الصينية وقوة معطياتها ، وان تحافظ الصين على سياسة صرف لعملتها هي اكثر استقرارا وتعبيرا عن واقع الحال بدلا من تعرض عملتها للانخفاض التدريجي إزاء الدولار، والذي ربما ادى ذلك الانخفاض الى تحقيق مكاسب او ركوب مجاني over riding على حساب منطقة العجز التجاري في العالم طوال عقود نهضتها الثلاث الاخيرة . ان هذه المفارقة التي تعكس حقيقة معدلات صرف العملة الصينية إزاء الدولار تضع النظرية الاقتصادية امام اختبار عسير ولاسيما عند استخدام الاثر المعروف بـ : Balassa-Samulson Effect ، وانه على وفق هذا الاثر نلاحظ جليا ان سعر الصرف الاسمي للعملة الصينية قد جاء دون معدلاته الحقيقية المرتفعة التي يُوشرها الاثر المشار اليه في اعلاه (على اساس ان نسبة تعاضم انتاجية السلع القابلة للتجارة مقارنة بالسلع غير القابلة للتجارة تُعد عالية وفق المقاييس النسبية لاحتساب سعر الصرف الحقيقي) ، مما يعني ان تعديل القدرة التنافسية بين منطقتي العجز والفائض التجاري تقتضي حقا استخدام

سياسات ونظم صرف يمكن بموجبها تعديل سعر الصرف الاسمي ورفع له ليكون عند مستواه الحقيقي ضمن حركتي النمو والانتاجية وانعكاساتها على القدرة التصديرية وحسب ما يؤشرها اثر بلازا - ساملصون المذكور آنفاً . (١٠) *

ثانياً- منطقة العجز التجاري

على خلاف ما تم رصده في منطقة الفائض التجاري ، يلاحظ ان انتاجية السلع غير القابلة للتجارة **non-tradable goods** تعد عالية جدا قياسا بالسلع القابلة للتجارة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد اظهرت المعطيات التطبيقية لنظرية العجز الثنائي **Twin Deficits** بوضوح ، بأن تزايد عجز الموازنة الحكومية في اقتصاد منطقة العجز يؤدي (بعد ان اظهرت الاختبارات الكمية محدودية العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري) الى ارتفاع اسعار الفائدة والتي غالبا ما تنعكس على ارتفاع اسعار الصرف لتولد دولارا يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار . ولكن اذا ما قارنا تطور الانتاجية العالية للسلع غير القابلة للتجارة **non-tradable** وبشكل خاص خدمات القطاع الحكومي مقارنة بتطور انتاجية السلع القابلة للتجارة الاقل تطورا وباستخدام الاثر نفسه المسمى **Balassa - Samulson Effect** فإن سعر الصرف الاسمي للدولار ينبغي ان يهبط الى مستواه الحقيقي حيث يعكس واقع الحال مستواه المرتفع وهو يمثل المفارقة الكبرى الاخرى في اقتصاد منطقة العجز حاليا . وان هذه المفارقة **Paradox** تؤكد ان دولار الولايات المتحدة آخذاً بالتحسن خلافا للجوهر النظري الذي يقوم عليه اثر بلازا - ساملصون . ونرى ان المنطقتين سواء منطقة العجز ام الفائض التجاري مارستا كلاهما لعبة الراكب المجاني **over rider** من خلال استخدام فلسفة سعر الصرف وعده اداة مهمة في تقاسم بعض ثمار التراكم الرأسمالي العالمي الرئيسية .

لما تقدم ، فان المحصلة **payoff** عند حل مثل هذه المفارقة تدلل بأن منطقتي الفائض التجاري الصيني والعجز التجاري الامريكي تسيران حاليا باتجاه تحسين اسعار صرف عملتيهما ، اذ سيخدم هذا التحسن في منطقة العجز نظاما ماليا عالميا اكثر استقراراً ، كما سيخدم تحسن سعر صرف عملة منطقة الفائض نظاما تجاريا عالميا اكثر استقرارا في ضوء توازن اللعبة الاقتصادية الدولية بين القوى الصاعدة **rising power** الممثلة بالصين والقوى العظمى **super power** الممثلة بالولايات المتحدة الامريكية .

(*) تناول الكاتبان **Zuliu Hu & Mohsin S. Khan** في كتابهما الموسوم : **Why Is China Growing So Fast ?** الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩٧ موضوع الانتعاش في انتاجية الاقتصاد الصيني **Productivity Boom** والذي يعزبانه الى تعاضم ظاهرة انتقال عشرات الالوف من المزارعين من القطاع الزراعي التقليدي الى المشروعات الزراعية الحديثة . وان مثل هذه الانتقالية كانت من بين العوامل الاخرى التي عظمت من انتاجية اقتصاد البلاد . اذ ارتفعت الانتاجية في الصين حوالي ٣,٩% بين الاعوام ١٩٧٩ - ١٩٩٤ مقارنة بـ ١,١% خلال الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٧٨ . كما ساهمت انتاجية العمل ومنذ مطلع التسعينيات بحوالي ٥٠% من النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، في حين ساهمت زيادة الانتاجية الناجمة عن تكوين رأس المال المادي بمعدل لم يزيد على ٣٣% في ذلك الناتج . ويرى الكاتبان ان الانتاجية الامريكية خلال الاعوام ١٩٦٠ - ١٩٩٠ لم تزد على ٠,٤% بالمقارنة .

ب - مفارقة القدرات الاستهلاكية لكلا المنطقتين

تواجه منطقة الفائض التجاري الصيني تحدي جوهري يتمثل في التطور المتسارع لنمط الحياة وطرز المعيشة الذي بات مقلدا حقيقيا للأنماط والطرزات السائدة في الغرب . وتحت قيد الكتلة السكانية الهائلة، تتنامي احتياجات السكان الاستهلاكية بسرعة مذهلة للتحويل الى مجتمع الرفاهية او ما يسمى بمرحلة الاستهلاك الشعبي mass-consumption . الا ان هذا التحول في اساليب العيش لابد من ان يثقل كاهل الاقتصاد الصيني في جني ثمار الاستمرار بنمو مرتفع للتحويل الى نمط حياة وتقاليد عيش اجتماعية واقتصادية افضل والتي جميعها ستضع الاقتصاد الصيني في نقطة تحول نحو اقتصاد التكاليف الباهضة للنمو لارضاء الواقع الاستهلاكي الجديد ولاسيما في مجتمع يؤمن بكفالة العيش للجميع بالتساوي ومقلد للغرب في نزعته الاستهلاكية في الوقت نفسه ، اذ مازالت بكين تعارض أي ظاهرة تسمح لنمو الاستهلاك الداخلي كما تقول صحيفة (ذي فايننشيل تايمز) اللندنية في عددها الصادر في ١٨ نيسان ٢٠٠٦ في وقت بلغ فيه الفائض التجاري الصيني نسبة ٧% من الناتج المحلي الاجمالي . ومن اللافت للنظر ان ذلك الفائض التجاري للصين قد قابله عجز تجاري امريكي قارب نسبة ٧% من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي ايضا .

إزاء ذلك ، تعيش منطقة العجز التجاري الامريكي رغبة في التحول الى مرحلة يمكن ان نعتها مجازا بمرحلة ما بعد الاستهلاك الشعبي post mass-consumption . وان كفالة مثل هذا النمط من الحياة وطرز المعيشة المرتفع والحفاظ عليه ، بات هو الاخر يكلف الاقتصاد الامريكي الكثير خصوصا اذا ما بلغ العجز التجاري نسبة ١٣% من الناتج المحلي الاجمالي وهي النسبة المتوقع حصولها في مطلع العقد القادم . كما ان الاستمرار في تشجيع فضيلة الادخار عن طريق سياسات الفائدة المرتفعة تعد مفارقة اخرى يراد منها الحفاظ على سعر صرف عالي ومستقر . وربما سيضطر اقتصاد العجز باستبدال عبء اقتصادي استهلاكي ثقيل بعبء آخر ناجم عن رفع معدلات الادخار بتأثير الفائدة العالية بغية التقليل من معدلات الاستهلاك واندفاعاتها الحالية واحلالها بكلفة اخرى تمثلها استثمارات بديلة باهضة الثمن (لاحلال الاستيرادات الاستهلاكية) وهو امر قد لا يساعد على توليد المنافسة المطلوبة في ظل نظام تجاري دولي منفتح تتطلع اليه منطقة العجز ولاسيما ان المنطقة المذكورة مازالت تتمتع بهيمنة على النظام المالي الدولي تقوم على مبدأ استمرار العجز في الموازنة الحكومية ، مما يجعلها " مدين ناضج " إزاء "دائن فتى" ناهض في منطقة الفائض تكمن خطورته بأن يتحول في يوم ما الى " دائن ناضج " وعندها قد تولد سياسات جديدة في تسيير انظمة مالية

ونقدية دولية بديلة ربما تؤدي في سنوات العقد القادم الى تحول تدريجي في حركتي النظامين المالي والتجاري الدوليين ، لمصلحة كتلة نقدية جديدة آسيوية يتوقع ولادتها في اقصى العالم الصيني مقابلة لمنطقتي اليورو والدولار.

وعليه ، يلحظ ان السياسات المناهضة لنزعة مرحلة ما بعد الاستهلاك الشعبي في منطقة العجز ستتجه الى تحقيق مستويات ادخار اضافية ولكن باعباء عالية تمثلها معدلات فائدة مرتفعة وسياسات نقدية متشددة ربما تنعكس سلبا على نمو الاستثمارات المرغوبة وتدني كفاءتها ولاسيما في قطاع السلع القابلة للتجارة. في حين قد تؤدي النزعة المجتمعية الاستهلاكية المتصاعدة في منطقة الفائض التجاري للوصول الى مرحلة الاستهلاك الشعبي ، الى تدني الفائض الاقتصادي وتآكل الادخارات المحتملة مما تترك آثارا سلبية على كلف الاستثمار المرغوبة ومن ثمة تدني كفاءتها . وعليه أن نقطة توازن مطلوبة في النظام التجاري والمالي العالمي لابد ان تتحقق من خلال تعادل او توازن قواعد اللعب الاقتصادية الدولية .

ج - في ضوء ما تقدم ، يُعد الانموذج الاقتصادي لمنطقة العجز في العالم من النماذج المولدة لاواصر القوة والتعادل الاقتصادي ولاسيما في اطار النظامين المالي والتجاري الدوليين . حيث مازال الاقتصاد الامريكي يهيمن على ٢٧% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويستحوذ على اكثر من ٢٥% من قيمة التجارة العالمية وان الحصيلة المؤثرة في مثل هذا الاقتصاد تقتضي قيام منطقة الفائض التجاري بالتكيف المستمر لقبول مقايضة trade off عوائدها التجارية المتراكمة عن فائض حسابها الجاري ليعاد تداولها كقوة تمويلية في منطقة العجز ، أي بصورة استثمارات مالية معرفة بعملة منطقة العجز . خصوصا اذا ما عرفنا ان العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة يعادل قرابة ٦٦% من اجمالي الفائض المتحقق في الحسابات الجارية الدولية حاليا . وان مثل هذه النسبة تعادل الى حد بعيد قيمة الاحتياطيات الدولية الرسمية المقومة بعملة الدولار الامريكي في الوقت الحاضر. وإزاء هكذا أصرة اقتصادية قوية تولدها منطقة العجز صوب منطقة الفائض التجاري ، فقد امسى الطلب العالمي على عملة منطقة العجز ولاسيما من جانب منطقة الفائض يمثل تفضيلا اولاً first best كعملة احتياطية دولية تسبق الطلب عليها من حيث الاولوية والتراتب المنطقي Prioritization كعملة سداد وتسوية مدفوعات دولية .

بيد ان تعميق مستويات العجز أو الفائض التجاري على نحو واسع ربما يؤدي الى أن تصبح منطقة الفائض التجاري الصينية مماثلة لامكانات منطقة العجز وفق المعطيات الراهنة من حيث المقدرة الاقتصادية في جانبي الدخل الكلي والتجارة العالمية ، عند ذلك ستتحول الصين وعلى وفق هذا المشهد من منطقة فائض تجاري نسبي الى منطقة فائض اقتصادي مطلق . وان صفة (الاطلاق) تعني هنا الهيمنة على النظامين التجاري والمالي الدوليين على حد سواء وعندها ستكون الصين محورا للنظام النقدي والمالي الدولي اضافة الى تفردا النسبي في النظام التجاري العالمي . وان عملتها على سبيل المثال ستصبح العملة الاحتياطية الدولية الرئيسة اضافة الى كونها عملة سداد وتسوية المدفوعات . وان مثل هذا السيناريو ، اذا ما تحقق فعلا فان تبديلا كبيرا سيحصل في البنية الجيواقتصادية الدولية ولمصلحة مربع القوة الاصفر !!

وعلى كل حال ، فإن اقامة نظام مالي وتجاري دولي اكثر عدالة واقرب للنمو المستدام والاستقرار ، يتطلب بأن تتوزع ثمار التنمية والتقدم في العالم بصورة اكثر عدلا ومساواة سواء من حيث المساهمة النسبية للاقتصادات في مكونات الناتج المحلي الاجمالي ام في حصيلة التجارة العالمية او في مصادر توافر العملة الاحتياطية الدولية .

وخلاصة القول ، فان السعي لجعل منطقتي العجز والفائض التجاري منطقتي تعادل وانسجام تعد ارادة دولية مستقبلية للنمو والتقدم والسلام العالمي وربما تمثل نواة قوية في التعاون الدولي لاشاعة مفهوم (العولمة العادلة) بإطارها الاقتصادي والاجتماعي والانساني الواسع .

أهم المصادر والمراجع

راجع بهذا الشأن المقالات الآتية (١)

- " China and the US need to work together : Bush and Hu must not let global imbalances tarnish relations "
Financial Times
Tuesday , April ١٨ , ٢٠٠٦ p. ١٤
- Neil king Jr., and etal . " Hu Assures U.S of Cooperation, But Gaps Persist "
The Wall Street Journal
Friday , April ٢١ , ٢٠٠٦ p١ , A١٢
- Denis McMahon and etal . " Beijing Defends Currency Policy After G-٢ Rebuke " .
The Wall Street Journal
Monday , April ٢٤ , ٢٠٠٦ p. A٦

راجع بهذا الشأن : (٢)

- _ Summers , L , H (٢٠٠٤) " The U.S Current Account Deficit and the Global Economy "
The Per Jacobsson Lecture
Oct . ٢ Washington , DC .

حول تطور الظاهرة الادخارية

والعوامل المؤثرة فيها راجع : (٣)

- " American have to Rediscover Saving "
Global Market Research
HVB / member of unicredit Group .
April ٢١ , ٢٠٠٦ .
- Bostic , R.S and etal . " Housing Wealth and Consumption : New Evidence from Micro Data " .
UCS Working Paper
December , ٢٠٠٥
- Lansing , K.J " Spendthrift Nation "
FRBSF Economic letter
No. ٢٠٠٥ - ٢٠ , ١٠ November ٢٠٠٥

- _ U.S - China Trade Relations : Top to Bottom Review,
Remarks of Ambassador
Rob Portman United States Trade
Representative .
February ١٤ , ٢٠٠٦ , USTR

حول العجز الثنائي راجع : (٤)

_ U.S Twin Deficits : The Hope Principle : Economic Research/
Global Markets Research
HVB / Member of Unicredit Group.
February ١١ , ٢٠٠٥.

_ Cavallo , M (٢٠٠٥) " Government Consumption Expenditures
and the Current Account"
FRBSF Working Paper . No. ٢٠٠٥ / ٠٢

_Cavallo , M (٢٠٠٥) " Understanding the Twin Deficits :
New Approaches , New Results"
FRBSF Economic Letter
No . ٢٠٠٥ / ١٦

راجع التفاصيل النظرية التطبيقية الواسعة لمسألة العجز الثنائي في المصادر الآتية :

_Baxter , M (١٩٩٥) " International Trade of Business cycles"
in Handbook of International Economies . Vol . ٣ eds.
Grossman, G.M and Rogoff, k , pp . ١٨٠١ - ١٨٦٤.
North - Holland

- Erceg ,C . J , Gurrieri ,I and Gust , - (٢٠٠٥) " Expansionar
Fiscal Shocks and the Trade Deficit"
International Finance Discussion Paper.
No . ٨٢٥ ,
Boards of Governors of Federal Reserve
System.
Washington . DC .

بشأن نمو الاحتياطيات الدولية راجع :

-Emerging-market indicators ,
The Economist , April , ٢٢nd ٢٠٠٦

حول سياسات الصين واستراتيجياتها في مجالات التجارة والاقتصاد والطاقة راجع : (٥)

_ Bijian , Z (٢٠٠٥) " China Peacefully Rising to Great Power Status.
Foreign Affairs.
September / October , PP . ١٨ – ٢٤

_ Zweig , D , and Jianbai , Bi (٢٠٠٥) " China's Global Hunt for Energy"
Foreign Affairs. Op. cit , pp ٢٥-٢٨ .

راجع ايضا : (٦)

_ " U.S – China Economic Relations"
Background Note : China
Bureau of East Asia and Pacific Affairs
U.S State Department , Washington.
March ٢٠٠٥ , pp ١ – ١٩.

راجع بهذا الشأن : (٧)

_ Moreno , R (٢٠٠٢) " Reforming China's Banking System " "
FRBSF Economic Letter
No . ٢٠٠٢ – ١٧ , May ٢١

_ Heytens , P and Cem , K (٢٠٠١) " An Attempt to Profile the Finances of
China's Enterprise System"
IMF Working Paper
WP / ٠١ / ١٨٢

لاحظ بهذا الشأن المصدر الآتي : (٨)

- Heffernan , shelagh (٢٠٠٥) " Modern Banking " Ch. ٦ , Banking in
Emerging Economies .
John Wily & Sons , Ltd

راجع ايضا : (٩)

_ Kamin , S .B and etal (٢٠٠٤) " Is China Exporting Deflation ? " "
International Finance Discussion Papers :
Board of Governors of the Federal Reserve System.
No.٧٩١ January . Washington , DC .

_ Oppers , S .E (١٩٩٧) " Macroeconomic Cycles in China " "
IMF Working Paper
Wp / ٩٧ / ٣٥

يمكن الاطلاع على التفاصيل النظرية و التطبيقية من المصادر الآتية : (١٠)

- _ Balassa , Bela (١٩٦٤) " The Purchasing Power Parity Doctrine :
A Reappraisal "
Journal of Political Economy,
Vol ٧٢ , PP . ٥٨٤ - ٥٩٦
- _ Samulson , Paul , A , (١٩٦٤) " Theoretical Notes on Trade Problems"
Review of Economics and Statistics,
Vol . ٤٦ , PP . ١٤٥ - ١٥٤
- _ Choudhri , E . U , and Mohsin . S . Khan (٢٠٠٤)
" Real Exchange Rate in Developing Countries:
Are Balassa - Samulson Effects Presents ? "
IMF Working Paper
Wp / ٠٤ / ١٨٨